الفصل الرابع

أنواع الإعلال

obeikandl.com

حاولنا ما أمكن أن نبين في الفصل السابق أنّ الصوت اللغويّ يتأثر من حيث طوله بما يجاوره من الأصوات، وتبيّن لنا أن أصوات العلّة أكثر تأثرًا من غيرها. ومما لاحظه المحدثون أن أصوات اللين تزداد طولاً إذا وليها صوت مجهور، وقد لاحظوا أن الصوت الساكن يكون أطول إذا سبقه صوت لين.

والذي يبدو أوضح في كتابات المحدثين أنهم درجوا على تناول الحروف الصوامت تناولاً مفصلاً، إلا أنهم في الغالب يمسّون أصوات اللين مسًّا خفيفًا؛ فالدكتور إبراهيم أنيس في عرضه لتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض يقول: "وتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصورًا على الأصوات الساكنة، بل قد يكون أيضًا في أصوات اللين، وهو ما يسمّى بانسجام أصوات اللّين (VOWEL HARMONY). غير أنا هنا سنكتفي بشرح التأثر ونسبته في الأصوات الساكنة لوضوح التأثر فيها وضوحًا لا يدع مجالاً للشكّ"(١).

من هذه العبارة يتضح أنّ النظرة السّائدة هي أن تأثر الأصوات بعضها ببعض مقصور – توهمًا – على الأصوات الساكنة، ومن ثم كان لا بد من الإشارة إلى أنه قد يكون أيضًا في أصوات اللين، على سبيل الجواز.

---

(١) الأصوات اللغوية، ص:١٨٢، وينظر أيضًا: القيمة الوظيفية للصوائت، د.ممدوح عبدالرحمن، ص:٥٣.

وأما الحكم على أنّ التأثر يكون أوضح في الأصوات الساكنة منه في حروف العلّة، فإن ذلك مردّه إلى رفض المحدثين لجزء كبير من الظواهر الصوتية، كما عالجها القدماء، بما فيها ظاهرة التناوب بين هذه الحروف، وتبادل المواقع، بعضها مع بعض، بسبب الحذف أو الإدغام أو ما إلى ذلك، وهذه كلها مظاهر القصد منها التخفيف.

الإعلال بالقلب:

القلب أو الإقلاب في اصطلاح القدماء "إبدال حروف العلّة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذلك يستعمل في الهمزة"[1]. وما دام القلب من أبواب الإعلال فالهمزة داخلة فيه، وسوف نقف عند هذه الأحرف كلها في هذا الفصل.

قلب الواو والياء همزة:

يستخلص من دراسات القدماء أن الواو والياء تبدلان همزة في كلام جمهور العرب في مواضع كثيرة، أكثرها إثارة للجدل أن تقع الواو والياء طرفين بعد ألف زائدة، وذلك قولهم: قضاء وسقاء وشفاء، أصل الهمزة ههنا ياء، لأنها من قضى يقضي وسقى يسقي وشفى يشفي. وقولهم كساء وشقاء وعلاء، أصلها الواو؛ لأنها من كسا يكسو وعلا يعلو وشقي يشقى، والياء في شقي منقلبة عن واو، لمجيء هذا اللفظ على الأصل، وهو قولهم: الشقاوة.

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في الفصل الأول من هذا البحث، بخاصة الجزء الخاص بالحروف التي يدخلها الإعلال.

ويجمع اللغويون القدامى على أنّ هذه الحروف إذا وقعت طرفًا ضعفت، وقد فسّر سيبويه هذا الضعف بقوله عن الواو والياء إذا كانتا لامات: "اعلم أنهن لاماتٍ أشد اعتلالاً وأضعف، لأنهن حرفا إعراب، وعليهن يقع التنوين والإضافة لنفسك[1].. وكلما بعدنا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ"[2].

ويرى ابن جني أن الواو أو الياء لم تقلب همزة ابتداء، وإنما قلبت أولاً ألفًا ثم همزة، ثم يصفها بالضعف وهي طرف، ولم يعلل. وأما الواو والياء المتحركتان بعد فتح فإنّ قواعد الإعلال تقلبهما ألفًا البتة، وأما الألف في هذه الصيغ وأمثالها[3] فزائدة، فهي تشبه الفتحة التي قبل الواو أو الياء في الزيادة[4].

وقد أقرّ القدماء، وكذلك المحدثون بأن الفتحة بعض الألف، مما شجّع ابن جنّي على الربط بين تأثير الفتحة وتأثير الألف في حرفي العلّة (الواو والياء) فخرج بنتيجة يقول فيها: "فأنت إذا وقعتا[5] بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة وأشبع، أحْرَى بقلبها، لأنّ الكلّ[6] أشد تأثيرًا من البعض"[7].

---

(١) يقصد النسبة إلى المتكلم.

(٢) الكتاب ٣٨/٢.

(٣) المقصود بهذه الصيَغ الأمثلة السابقة؛ كساء، علاء، شفاء، قضاء ....

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب.

(٥) يقصد الواو والياء.

(٦) يقصد بالكل ههنا الألف لأنها ضعف الفتحة، فكأن الفتحة جزء والألف كل.

(٧) المنصف ١٣٨/٢.

وتفسير هذا أن الياء أو الواو عند القلب في مرحلته الأولى صارت ألفًا، فكان تقدير قضاء مثلاً: قضاي ← قضاا وتقدير كساء: كساو ← كساا؛ بألفين في آخر اللفظ، فلما التقى الساكنان؛ الألف الزائدة والألف الآخرة المنقلبة عن الياء أو الواو، "كَرِهُوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصورًا، فحركوا الألف الآخرة لالتقائهما، فانقلبت همزة"[1].

هذا التفسير الذي يقدمه ابن جني لدارسي العربية لا يدعي أنه لغة واقعية ولا هو تفصيل أو شرح إجراء صوتي، لكن الواضح أنّ هذا من قبيل التمثيل للقاعدة: لأنه لا يجتمع ألفان في النطق، وقد ذكر أن الألف مهما مدت لن تكون إلا ألفًا واحدة[2].

حاصل هذا الكلام أن الألف، كما ذكر، متى تحركت همزت[3]. وأما سر تحريك الحرف الأخير دون الذي قبله، فإنهم يردون ذلك إلى موضع الإعراب، قالوا إن الحرف الأخير أولى بالتحريك من الذي قبله، لوقوعه موقع حركة الإعراب[4].

أما اشتراطهم أن تقعا – أي الواو والياء – بعد ألف زائدة فيفسره ابن جنّي بقوله: "ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها ..."[5]. لكن سيبويه لا يذهب هذا المذهب في هذا الحرف، فقد جعل هذه الألف كأنها ليست شيئًا حاجزًا بين

---

(١) الخصائص ٤٩٣/٢، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د.حسام سعيد النعيمي، ص:٣٥٧.

(٢) ينظر: الخصائص ٤٩٣/٢.

(٣) سر الصناعة ٥٢/١.

(٤) نفسه ٩٦/١.

(٥) نفسه ١٠٥/١.

اللام والعين، قال: "فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفًا زائدة، همزت، وذلك نحو: القضاء والنماء والشفاء ... جعلوها في قضاء ونحوها كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء"[1].

فسبب الإعلال عند سيبويه فتحة العين، وليس الألف التي تشبه الفتحة، كما ذكر ابن جنّي. وإشارته إلى الفتحة، ربما تعني أن الواو والياء تقلبان ألفًا، لأن انفتاح ما قبلهما لا يقلبهما همزة، بل ألفًا، ثم تقلب الألف همزة على ما ذهب إليه ابن جنّي بوضوح، أو ربما هكذا فهمها ابن جنّي عن سيبويه.

ومن مواضع قلب الياء همزة، اللفظ تكون الياء فيه زائدة طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: علباء وحرباء، والأصل علباي وحرباي، "ثم وقعت الياء طرفًا بعد ألف زائدة فقلبت ألفًا، ثم قلبت الألف همزة، كما تقدم من قولنا في كساء ورداء.. أما الواو الزائدة التي قلبت عنها همزة فلم تأت مسموعة عنهم، إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها"[2].

وهكذا ترى معالجة القدماء لهذه الظاهرة الصوتية معالجة رياضية ذهنية، بعد أن كانت معالجة صوتية انطلقت من واقع اللغة، وما وصل إليهم عن العرب يقيسون عليه ما لم يصل إليهم، ولو لم تقلبه العرب، وتلك طبيعة المرحلة التأصيلية لوضع المعايير.

أما قلب الألف همزة فله نظائر مطردة، وهي قلبهم ألف التأنيث التي في نحو: حبلى وسكرى وبُشرى همزة، بعد أن زيدت قبلها ألف، وذلك قولهم: حمراء وصفراء، وصحراء

---

(١) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٢) سر الصناعة ١١٢/١.

وأربعاء، حيث اجتمعت "ألفان زائدتان؛ الأولى منهما الألف الزائدة والثانية هي ألف التأنيث"[1]. وتقدير ذلك أن الذي جرى لألف كساا وسقاا هو نفسه الذي جرى لهذه الألفات.

أمّا المحدثون فإن منهم من أنكر أن تكون الهمزة في نحو بناء وكساء وحمراء بدلاً من ياء أو واو أو ألف وفسَّر حقيقة هذه الألفاظ بإقفال المقطع الذي كان مفتوحًا "بإحلال الهمزة محل اللين، لا على سبيل الإبدال، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة"[2].

وتفسير ذلك عند هؤلاء أن الأصل: بناي وكساي وحمرى، ولما كان الأصل في الوقف هو السكون، فإن هذا معناه أن العربي يكره الوقف على مقطع مفتوح، ولذا يعمد إلى إغلاقه، فأغلق المقطع في هذه الأمثلة وأشباهها بالهمز الذي هو وظيفة في النطق، والإدغام ههنا لا يزيد على كونه فعلاً مقطعيًا، فالألف والواو مثلاً في نهاية كساو هما حركة لين مزدوجة، أي: فتحة طويلة + ضمة "ينشأ عن النطق بهما متصلين نصف حركة (semi voyelle)، وهي الواو (w)[3]. فلما همز آخر اللفظ انشطر عنصراها "فضاع شطر هو الضمة، وبقي شطر هو الفتحة الطويلة وكذلك بقية الأسماء، مثل سماء ودعاء وبناء وفضاء وحمراء"[4].

ولو تذكرنا ما قاله المحدثون في أنّ القول بزيادة ألف في حمراء واجتماع ألفين لا داعي له، وإنما الذي حدث، في رأيهم،

---

(١) سر الصناعة ١/٩٥.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص١١ وينظر: الدراسات اللهجية للنعيمي، ص:٣٥٨.

(٣) القراءات القرآنية، ص:٨٧.

(٤) نفسه، ص:٨١.

فضلاً عن إقفال المقطع بالهمز "أنّ الناطق شعر بضرورة تقوية النبر الطولي في الكلمة فقواه بنبر الهمزة"[1]. لو تذكرنا كل هذا لعلمنا الفرق بين تفسير المحدثين وتفسير القدامى لهذه الظاهرة، وحينئذ لا نحتاج إلى أن نحلل بنقد ما في النصوص التي ذكرناها لهم قبل قليل، من هنات وتناقض أحيانًا.

ويكفي هنا أن نذكّر برأي هؤلاء المحدثين الموافق لعلماء العرب القدامى في أنّ أصل بناء وكساء وحمراء وغيرها: بناي وكساي وحمرى، على ما ذكرت آنفًا، فلو سلمنا بكل التعليلات التي ذكروها فإنهم لا يعدون ما قاله القدماء من إبدال على أنهم يصرّون على رفض فكرة الإبدال، ولا يغيّر الأمر أن نقول إنّ الهمزة في كساء وظيفة وليست حرفًا في موضع حرف، إذ واقع الحال يشهد بأنها حرف في موضع حرف، وأنها لا تختلف في الصوت عن الهمزة الأصل في نحو: إنشاء التي لا خلاف في أصالتها، فقد حلّ هذا الصوت إذًا محل الواو أو الياء، كما أن حلول الصوت محل صوت آخر لا يخطئ من يطلق عليه لفظ الإبدال أو غيره من المصطلحات.

ونحن مع المحدثين في ما ذهبوا إليه من أن الإبدال "لا يكون لاحقًا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية، كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة"[2]، على ما هو مقرر في علم الأصوات، وهو رأي نجده عند القدامى أيضًا.

---

(١) القراءات القرآنية، ص:٨٧.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص:٧٣.

لكن الذي عليه واقع الحال أنّ أمامنا هذه الألفاظ التي اتّفقنا على أنّها بالياء في الأصل، وهي الآن بالهمزة بدل الياء، ذهبت بإزائها باعتراف القدماء والمحدثين جميعًا، ونحن معهما، وجاءت الهمزة مكانها، باتفاق الجميع أيضًا. وهذا ظاهره إبدال، إلا أنه لا قرابة بين الياء والهمزة فما تفسير ذلك؟

ذهب القدماء إلى انقلاب الياء ألفًا، وبين الياء والألف علاقة أخوة، إذ هما من حروف اللين أو حروف المدّ، التي يمتد الهواء بها "خلال مجراه وليستمر في الامتداد ... ولا ينتهي هذا الهواء إلا بانتهاء الصوت نفسه ..."[1]. والألف عندهم قريبة المخرج من الهمزة، فقالوا إن الياء قلبت ألفًا، والألف همزة فلم يخلّوا بالعلاقة الصوتية.

وأما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد ادّعى ضياع الواو أو الياء الذي هو نصف الحركة عنده، بسبب دخول الهمز على أنه وظيفة، ودعوى الضياع هي الأخرى فيها نظر، لأنه يذهب إلى أنّ الواو بعد الألف في (سماو) تمثل نصف حركة أو شبه صائت[2]، على حدّ ترجمة الدكتور السعران لمصطلح (semi voyelle).

فهذا المصطلح يراد به مثل واو (وَجَدَ) وياء (يَزِنُ)، وقد وصف الدكتور السعران هذه الواو بأن أعضاء النطق تبدأ معها "في اتخاذ الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة، ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى وضع صائت آخر"[3].

---

(١) علم اللغة العام – الأصوات – ص: ٨٠.
(٢) علم اللغة للسعران، ص:١٩٧، وينظر: الدراسات اللهجية للنعيمي، ص:٣٦.
(٣) نفسه، ص:١٩٧.

وأمّا الدكتور شاهين فقد بنى دراسته على الكلمة في حال الوقف، وقد ذكر أن العرب لا يميلون إلى المقطع المفتوح في الوقف؛ ولذا همزوا هذه الكلمات، وعند الوقف تكون الواو ساكنة، مما يجعلنا نمد الألف الساكنة كي يلتقي الساكنان.

وأحسب أنه من المبالغة أن يقال حينئذ إن الألف الممدودة كوّنت مع الواو الساكنة شبه صائت تام، وكذلك الواو، فنحن لم نبدأ نطق الألف ثم تحولنا فجأة نحو صوت الواو، ليقال هما نصف حركة، ونظرة الرجل إلى الواو والألف أو الياء والألف في نهاية (كساو) و(بناي) على أنهما حركة مزدوجة فيها نظر أيضًا، إذ لو اختلسنا الألف واختلسنا الواو أو الياء حتى تقرب كل منهما من الضمّة أو الكسرة، لكان قوله واردًا، وتكون حينئذ من المزدوج أو كما عبّر عنه الدكتور أنيس والدكتور السعران بالأصوات المركبة (DIPHTONGS) [1]، ومثّل له الدكتور أنيس بالياء في (بيت) و(بُسْر)، أمّا ونحن نمدّ الألف ونشبعها حتى تكون وحدها حركة طويلة مشبعة، فلا أرى من الصواب أن تُجعل مع الواو أو الياء من المركب أو المزدوج الذي يمثل نصف حركة.

وللدكتور فليش نظرة أخرى إلى الواو والياء في هذا الموضع، وهما في حالة الحركة لا الوقف، كما فعل الدكتور شاهين وفي رأي فليش أن الكلمة التي تنتهي بالواو تؤدي في حالة الرفع إلى نطق الواو + الضمة، وفي حالة الجرّ تؤدي إلى نطق الواو + الكسرة، والكلمة التي بالياء ستؤدي في الجرّ إلى نطق الياء +

---

(١) ينظر في ذلك كله الأصوات اللغوية، ص:١٦٢ وعلم اللغة للسعران ٢٠٣.

الكسرة. والعربية تكره النطق بالصوامت الضعيفة[1]: الواو والياء، مشكلة بمصوّتات (حركات) من جنسها، فلا تنطق الواو مع الضمة (wu)، ولا الياء مع الكسرة (yi)، كما لا تنطق الواو مع الكسرة (wi) [2]. لكن الغريب في أمر الرجل أنه يحمل أيضًا ما بقي من الاحتمالات التي لم نشر إليها هنا في حالات الإعراب على الكراهية[3]. وهي حالات، كما نعلم، غير مكروهة، والحالات هذه هي: الياء + الضمة، الياء + الفتحة، الواو + الفتحة، وذلك في رأيه من أجل توحيد النموذج اللغوي.

فالذي منع الواو في (سماو) والياء في (بناي) عند الدكتور فليش هو هذه الكراهة في حالة الإعراب، لكن الرجل لم يبرّر اختيار الهمزة دون غيرها من الأصوات، ولو أراد ذلك لما استطاع. أما الدارسون العرب من القدامى فقد فعلوا، كما بينت سابقًا.

وبالاختصار يمكن الفصل في هذه المسألة بالرجوع إلى الجوّ النفسيّ الذي وضعت فيه هذه اللغة موضع التطبيق حين كانت هذه اللغة هي لغة القوم اليومية التي يتكلمونها، إضافة إلى ما قاله القدماء، بأمرين اثنين:

الأول: نتصوّر أنّ ذهن العربي يختزن هذه الحروف الثلاثة (الهمزة والواو والياء) في علاقة حميمة، فهو إذا سهّل الهمزة

---

(١) يقصد بالصوامت الضعيفة ما عبر عنه غيره بأنصاف الحركات أو أشباه الصوائت كالياء في بيت.

(٢) العربية الفصحى، ص:٤٦، وينظر كلامه على هذه الكراهة أيضًا في الصفحة ٢٠٤ من المرجع نفسه، وينظر المرجع الأصلي: Etudes de phonétique Arabe, Enrie fleish, p250-251.

(٣) المرجع السابق.

المضمومة جعلها واوًا في مثل (مؤمن) و(مـومن)، وإذا سـهّل المكسورة جعلها ياء في مثل (بئر) و(بير)، وحين أراد التخلص من الواو أو الياء جعلها همزة للسبب الذي ذكرت، وهـذا رأي نعتقد ألا كلفة فيه.

الثاني: يمكن أن نتصور أنّ هذه الكلمات كانت في الأصـل مهموزة، فسماء وبناء وما تصرف منهما وما أشـبههما، كـان مهموزًا في الأصل، أي إن أصله (سَمَأَ يَسْـمُؤُ) بزنـة نَصَـر ينصُر، و(بنَأَ يَبْنِئُ) بزنة ضرب يضرب، ولكثـرة الاسـتعمال سهّلت الهمزة حتى اضمحلت، وحل محلها إشباع حركة الحرف الذي قبلها. وكثيرًا ما نجد العربية تلجأ إلى فعل هذا، وذلك فـي مثل قولنا (بير ومومن وراس) من (بئر ومـؤمن ورأس). أمـا التعليل الأول فأوجه وأقرب إلى العقل.

وقد يقال فيما نحن فيه من قلب الواو والياء ألفًـا؛ إن الـواو والياء المتحركتين أصليتان، بدليل وجودهما على هذه الصـورة في الحبشية اليوم، وهو رأي الدكتور رمضان عبد التـواب[1]. وهذا رأي يبطل القول باحتمال همز هذه الأفعال في الأصـل، وهو رأي بطلانه ظاهر.

ومما هو من هذا الباب أيضًا – أي إعـلال الـواو والياء بهمزهما – أمثلة (فاعل) من الأجوف، يقال: قام فهو قائم، وباع فهو بائع، علّل ابن جنّي هذا القلب بأن العين كانت قد اعتلت في الفعل، فانقلبت ألفًا في الماضي، فلما جئنا إلى اسم الفاعل التقت

---

(١) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، ص: ٣٧٤.

ألفان، "وهذه صورتهما: قالم، فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ قام، فحركت الثانية التي هي عين، كما حركت راء ضارب، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة"[1].

ولسيبويه رأي كرأي ابن جنّي، إلا أن سيبويه زاد على هذا أنْ عرض أولاً احتمال القول بصوغ (فاعل) من اللفظ على الأصل قبل القلب[2] إلا أنه ردّ هذا بأنهم كرهوا "أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فَعَل منه"[3]. وأشار إلى نقض احتمال القول بإسكان العين بسبب الألف، فقال "ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف"[3].

وأمّا الرأي الذي يتفق فيه وابنَ جنّي في تفسيره الذي ذكرته فهو قوله: "وكرهوا الإسكان والحذف فيه، فيلتبس بغيره"[3].

أمّا رأي المحدثين في هذه المسألة، فسوف أورد رأيًا للدكتور فليش وآخر للدكتور شاهين، اكتفاء برأييهما للدلالة على منهجية البحث عند غيرهما من المحدثين، أما هنري فليش، فصيغة (فاعل) من الأجوف اليائي عنده تخضع للمعيار الذي تصوره، والذي أشرت إليه سابقًا، وهو أن بناء هذه الصيغة في الفعل اليائي يؤدي إلى نطق الكسرة مع الياء، ومن الأجوف الواوي يؤدي إلى نطق الكسرة مع الواو، وهما من الصور المكروهة عند العرب، كما تقدم، و"هذه الكراهة تفسّر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة،

---

(١) المنصف ١/٢٧٠-٢٧١.

(٢) يقصد صوغهُ على قاوم وبايع.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٣.

فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو أو الياء مثل: قاول يصبح قائل، وكذلك بايع يصبح بائع ..."[1].

أمّا الدكتور شاهين فعنده أن المشكلة في تتابع الحركات، مما أدّى بالناطق إلى الهروب من تتابع ثلاث حركات في الأول awil 'q، التي هي في الحقيقة q au-il، وكان نبره الأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات وكذلك في الثاني: بايع..."[2].

والواضح في كلام الرجل أنه تكلف تكلّفًا ظاهرًا لربط الواو بالألف، وفصل الكسرة عن الواو، ليستقيم له تقطيع الكلمة إلى مقاطع، بحيث يبدأ المقطع الثاني بالكسرة، ليخلص إلى الهمزة أو النبرة، باعتبار الهمز وسيلة للتخفيف من تتابع الحركات، وإلا فإن الكتابة المقطعية تشير إلى مقطعين هما:

قا – ول، وهما مقطعان، العربية غنية بهما في شكلهما هذا، كبناء فاعِل للأمر من فاعَل، تقول: حاوِلْ من حاوَلَ يُحاوِل، ولم يقل أحد: حائل بوضع الهمزة بدل الواو. ومثله قولنا: قايِض من قايَضَ، دون أن نحتاج إلى همز الياء، فلو كان تتابع الحركات ههنا مصدرًا للثقل لكان هنا كما يكون هناك، لا فرق.

ومثل هذا يقال في باب (مفاعل)؛ فقد جمعت العرب رسالة على رسائل وعجوز على عجائز، وصحيفة على صحائف؛ فالهمزة في كل هذه الجموع كانت في المفردات مدّات زائدة، نقل سيبويه تعليلاً عن الخليل مفاده أن الألف والواو والياء في رسالة وعجوز وصحيفة "لمّا لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة

---

(١) العربية الفصحى، ص:٤٧ وينظر: الدراسات للنعيمي، ص:٣٦٢.
(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص:٨٨.

لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف لم تكن أقوى حالاً ممّا أصله متحرك، وقد تدخله الحركة في مواضع ... فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاء وقضاء، وكما يهمز قائل، وأصله التحريك"[1]. فالهمز عنده مرتبط فيها بالهمز في غيرها، مقيس عليه عند الخليل وسيبويه.

وذكر ابن جنّي أن أصل القلب ههنا للألف، وحملت الواو والياء عليها؛ ذلك لأنها أقعد في المدّ منها. وعلّة القلب في رسائل أنها عندما جمعت على (رسال)، ولو حذفت أولاهما "لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب، فيكون كفاعل"[2]. فلما بطل الحذف بقي التحريك، ولم تحرك الأولى، لأنهم لو حركوها لقلبت همزة، وزالت دلالة الجمع "فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر، ليكون كعين مفاعل، فلما حركت انقلبت همزة، فصارت رسائل"[3].

وأمّا المحدثون فيعللون هذه المسألة، كل بحسب منهجه الذي اتخذه لنفسه؛ فالدكتور هنري فليش[4] يرى أن علة القلب هي العلّة المتقدمة في مثل قائل وبائع ونحوهما، أي كراهية النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوّت من جنسها أو بعض ما يغايرها. وهو عند الدكتور شاهين للهروب من تتابع الحركات ممّا أدّى إلى النبر، تمامًا كما حدث في باب فاعل، من الأجوف.

---

(١) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٢) المنصف ٣٢٦/١.

(٣) المنصف ٣٢٧/١ والدراسات اللهجية، ص:٣٦٤.

(٤) العربية الفصحى، ص:٤٧.

وفي رأيي أن المسألة يمكن أن نردّها إلى ما يسميه اللغويون (القياس الخاطئ)؛ فقد يكون الأصل في وقوع هذا الخطأ في اللفظ يكون بالياء نحو: صحيفة، فيكون جمعها صحايف على القياس، ولكنها سمعت من العرب الذين عرفوا بتسهيل الهمزة، فظن الذين يحققون أن الياء تقابل الهمزة عندهم كما في بير، فهمزوا ما كان مثل صحايف، وقاسوا عليها ما كان جمعًا لنحو عجوز ورسالة.

ويمكن حمل ما جاء عندهم من مثل نيائف وأوائل على هذا أيضًا، أي القياس الخاطئ، وقد أشار ابن جني إلى مثل هذا الخطأ في قولهم: مصائب ومعائش وصائر، قال: "وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس"[1]. وقياس مصائب: أنّ مصيبة (مُفْعِلَة)، فأصله (مُصوِبة)، متحرك العين، كما ورد في قول الشاعر، وقد جاء به على الأصل:

يُصاحِبُ الشَّيطانَ مَن يُصاحِبُهْ وهو أذيّ جَمَّةٌ مَصاوِبُهْ

وقياس معائش: معايش؛ لأن الياء أصل، إذ هي من (عيش)، وكذلك منائر، الألف فيها عين، وليست زائدة.

قَلْبُ الواو والياء – ألفًا أو واوًا أو ياءً:

أهمّ قاعدة تنتظم هذا الإجراء هي القاعدة التي ذكرتها سابقًا "إنّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين"[2]. وأنت ترى كيف أن الحرفين المرشحين للإقلاب لا بد أن

---

(١) الخصائص ٣/٢٤٤.

(٢) الخصائص ١/١٤٦.

تكتنفهما الحركات من قبل ومن بعد، وهو الشرط الأول، أما الشرط الثاني في القاعدة فأن تكون الحركة قبلهما فتحة.

تعليل هذا القلب أن العرب كرهت اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة هي الفتحة والواو أو الياء، والحركة فيهما، فتحولوا إلى حرف لا يتحرك وهو الألف[1]. ويرد تفسير هذا التحول عند النحاة القدامى على وجهين:

الأول: ضرورة سكون الواو أو الياء أولاً، ثم قلبها إلى ألف، فالفعلان قام، وباع جاءا من: قَوَمَ ← قَوْمَ ← قامَ، ومن: بَيَعَ ← بَيْع ← باعَ – وهذا سارٍ في جميع أنواع الأفعال الجُوف؛ ففي "قَوَمَ وبَيَع وخَوِف وهَيَب وطَوُل، اعتلت العينات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن"[2].

وهذا كله تصوّر للحرف عند تحوله من صورة إلى صورة، عُمد فيه إلى هذا لتتسق القاعدة الموجّهة العامة. ولعل الذي حمل القوم على القول بالتسكين قبل الإقلاب ما ذكروه من أنّ الحركة في الحرف المتحرك تقويه والسكون يضعفه[3]. وهم يريدون أن يضعفوه هنا ليسهل قلبه، لذلك تصوروا إسكانه قبل القلب، ولو كانوا يريدون العكس لحركوا الساكن لتقويته، فلا ينقلب.

الثاني: أننا نجدهم أحياناً يفسرون قلب الواو والياء ألفًا من غير تسكين. ويبدو أن الذي شجعهم على القول بتخطي المرحلة الثانية – مرحلة التسكين – أنهم وجدوا الجواب عن قوة الحرف

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٢٥/١.

(٢) المنصف ٢٤٧/١، وينظر تفصيل ذلك في دقائق التصريف، ص:٢٥٤.

(٣) ينظر: المنصف ٢٢١/١ وسر الصناعة ٢٤/١.

بالحركة، حيث يُكتفى في سبب القلب بكراهة اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فتحولوا "من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف وسوّغها أيضًا انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع"[1]. وهذا تفسير آخر لهذه الحالة استغنى فيه ابن جنّي عن تصوّر المرحلة الثانية، أي مرحلة التسكين. فالحروف المتحركة إذًا تقلب ألفًا؛ لأن الألف لا تحرك، فيكونون بذلك قد تخلصوا من جمع المتشابهات، وسوغ هذا القلب وجود الفتحة قبلها، وذكر الفتحة في القلب إقرار منهم حتى لا يحمل عليه ما كان مكسورًا قبل الواو.

لكن هذه القاعدة مع عموميتها فإنها لا يمكن أن تضمن لهم صحّتها في جميع الأحوال إلا إذا قيدت بمحاريز ومحاذير أخرى تحصنها وتقويها وتكسبها مرونة أكثر وشمولية أكبر لتصير فيما بعد قواعد التوجيه المهمة، فلنر كيف احتاطوا واحترزوا في وصف هذه العلة، قال ابن جنّي: "وذلك أن تقول في علة قلب الواو والياء ألفًا: إنها متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما، وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى لا بد من صحّة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصّحّة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفًا"[2].

فأنت ترى كيف احترز بهذا كله ممّا كانت الحركة عارضة فيه، مثل: حَوَبَة وجَيَل، لأن الحركة عارضة فيهما وليست أصلاً، إذ هي منقولة من الهمزة المحذوفة؛ فالأصل إذن:

---

(١) سر الصناعة ١/٢٥.

(٢) الخصائص ١/١٤٧.

حَوْأَبَة وجَيْأَل[1]، فهما ساكنتان، ومثل حركة الواو في قوله تعالى ﴿ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[2]، لأنها حركت لالتقاء الساكنين، وليست الحركة أصلاً فيها، واحترز به أيضًا من مثل عورَ وصَيَدَ، لأنّه في معنى ما لا بد من صحّة الواو والياء فيه، وهو: اعورّ واصيدّ. وكذلك احترز من مثل كرَوَان وصَمَيَان، لأنه لو قلب لأدى إلى التباس فَعَلَان بـ (فَعَال) حيث يتحول بناء فعلان وهو معتل اللام إلى فعال صحيح اللام، فيكون كروان كراان ← كَرَان وكذلك صَمَيَان ← صماان ← صَمَان.

وأمّا قولهم: الحوكة والقوَد والغَيَب[3]، فإنه صحّ فيه حرف العلّة للتنبيه إلى أصل الباب في مثل: دار وعاب[4]. واحترز به أيضًا في مثل:

حوَل وطوَل[5]، لأن ما قبل الواو مكسور وليس مفتوحًا. هذه الاحترازات كلها كانت في قوله: (حركة لازمة) و(عري الموضع

---

(١) الحوأبة والحوأب: موضع بئر، وحافر حوأب: مقعّب، والجيأل: الضبع، والجميع جيائل، قال الكميت:

نطعم الجيأل اللهيت من الكو م ولم تدعُ من يُشيط الجزورا.

ينظر: ترتيب كتاب العين للخليل (حوب وجأل) وينظر: التهذيب (جأل) رواية عن العين.

(٢) الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٣) والحوكة والحاكة أيضًا بالإعلال: جمع حائك: وهو صاحب حرفة الحياكة، قال الخليل: والشاعر يحوك الشعر حوكًا، والحائك يحيك حيكًا. ينظر: العين (حوك) وكذلك التهذيب.

والقَوَدَ: القتل بالقتل، يقول: أقدته به، واستعدت الحاكم وأقدته: انتقمت منه، ينظر: العين للخليل(قود) والغيب والغيابة: كل شيء غيب عنك شيئًا ، العين: (غيب).

(٤) الخصائص ١/١٤٧.

(٥) لحن العامة والتطور اللغوي، ص:٢٧٤.

من اللبس) و(أن يكون في معنى لا بد من صحة الواو والياء فيه) وقوله (أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه).

ولو شاء أحد أن يستفيد من منهج الدكتور فليش في ذكر الكراهات، فإنه بالإمكان القول إن ما ذكره من كراهة العرب النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوّت من جنسها أو بعض ما يغايرها، قد أشار إليه ابن جني في كراهة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة[1]. وهو تعليل صوتي مقبول في هذا الموضع.

ويذهب الدكتور رمضان عبدالتواب إلى أنّ قلب عين الأجوف ألفًا قد مرّ بأربع مراحل، ورجّح أن تكون العربية القديمة قد نطقت فعلاً بعين الأجوف محركة، واستدل على ذلك بما هو موجود الآن في لغة الحبشة، إذ يقولون مثلاً: (BAYANA) بمعنى تحقق، (DAYANA) بمعنى دان[2]. وقد كانت هذه المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية سكن الوسط للتخفيف. وتسكين الوسط للتخفيف كثير في العربية كقولهم: كتْف وكبْد، ثم جاءت المرحلة الثالثة، وهي "مرحلة انكماش الصوت، وتحوّله مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة – ∩ – ومع الياء إلى كسرة طويلة ممالة e–"[2]. وذكر أن هذه المرحلة موجودة الآن في الحبشية، كقولهم في عَوِز: ORA وفي قام: QOMA والمرحلة الرابعة: هي التحول من الإمالة إلى الفتح.

هذا مختصر ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب، وهو تفسير قد تطمئن إليه النفس لولا أنه جعل المرحلة أو المرحلتين

---

(١) سر الصناعة ١/٢٥.

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي، ص:٢٧٤.

مراحل، كأن الذي حصل يمكن أن يكون قَصْد قاصد في لحظة أو يوم أو سنة. أما أن نتصور هذه المراحل كلها فينبغي أن تضع في حسباننا عامل الزمن، وهو، في اللغة، كفيل بأن يحوّل لغة ما من حال إلى حال، وكلما طال بنا الزمن صعب أو تعذر علينا تصور المراحل التي مرت بها اللغة تصورًا سليمًا، لا يخلو من خيال. هذا كله وحال العربية كحال غيرها، لم تدوّن إلا في مرحلة قريبة، وهذه الفترة التي دُونت فيها وما تلاها حتمًا ليست الفترة التي تحولت فيها هذه الألفاظ إلى حالتها الراهنة.

يضاف إلى هذا أنّ ما ذكره الدكتور رمضان قد يُرَدّ باحتمال أن يكون ما نسمعه من الأحباش في لغتهم من تحريك عين الأجوف هو تطور من المضعف وليس أصلاً محفوظًا من الحبشية القديمة فكلمة مثل (BAYNA) (بَيْنَ)، قد تكون مخففة من (BAYYANA) بيّن أو تبيَّن، ومثله (DAYNA) دَيْنَ، يمكن أن تكون تخفيفًا من (DAYYANA) ديَّنَ. والذي يدعونا إلى هذا الاعتقاد أن الاستدلال باللهجة الحبشية المعاصرة، فيما انفردت به من بين بقية الساميات أمر لا تطمئن إليه النفس؛ لانعزال هذه اللهجة عن أخواتها الساميات، وإحاطتها بلهجات كثيرة غير سامية، يضاف إلى ذلك أننا نجهل وجود أي محاولات قديمة لضبط هذه اللغة وتدوينها؛ ممّا يجعل الدارس يتردد كثيرًا في الاستشهاد بما انفردت به، وتحريك عين الأجوف من هذا.

إلاّ أنّ الدكتور النعيمي[1] يطرح في هذا السياق فرضية غير هذه وتلك، فيقول: "يمكن أيضًا أن يقال إن ما جاء بالألف من

---

(١) ينظر: الدراسات اللهجية، ص:٣٦٧.

الثلاثي مما وصف بأنه دخله إعلال كان ينطق قديمًا بالهمز، وسهلت الهمزة فيه[1]. والذي ورد عنهم مما صحت الواو أو الياء فيه مع تحركها وانفتاح ما قبلها، هو ممّا جاء بالواو أو الياء في الأصل، ويتخلص حينئذ من دعوى ما صحّ لينبه على أصل الباب، وما صح لأنه في معنى ما تصح فيه الواو والياء"[2]. يلاحظ ههنا أن الدكتور النعيمي تجاوز الدكتور رمضان في قدم حركة العين في الأجوف، إذ كانت همزة فيه ثم صارت إلى الإعلال. وأما ما ورد بالواو والياء فوروده عنده على الأصل، وهذا رأي يمكن الاستئناس به.

قلب الألف ياء أو واوًا:

أما في عكس هذا كله، أعني قلب الألف ياء أو واوًا، فقد جاء عنهم أن الألف تقلب واوًا إذا انضم ما قبلها نحو قولك عند تصغير سائر وأشباهها تقول: سائر ← سويئر، ضارب ← ضويرب، وتقلب ياء، إذا انكسر ما قبلها مثل قولنا في تصغير قرطاس ← قريطيس، وفي تكسيره ← قراطيس، ولبيان علّة هذا القلب يقول ابن جني: "فهذا ونحوُه ممّا لا بد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدّة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمّة"[3].

والذي يبدو لي من هذا، كما سنرى بعدُ إن شاء الله، أنّ القوم جعلوا الألف واوًا إذا انضم ما قبلها وياء إذا انكسر ما قبلها

---

(١) كأن يقال إن أصل قال: قأل، خففت همزتها بأن صارت ألفًا.
(٢) السابق.
(٣) الخصائص ٨٨/١.

قصدًا منهم إلى تناسب الصوت، فرارًا من الاستثقال الذي يكرهون، والذي يدل على ذلك أنهم يحركون الواو بالفتح عند تصغير (فاعل) للعلة نفسها، وهي طلب الخفة، إذ لو سكنت لالتقى ساكنان؛ الواو المنقلبة عن الألف وياء التصغير (فويعل)، ولم يلجؤوا إلى الحذف حتى لا يخلّوا بالصيغة، وأيضًا تفاديًا للبس، وأما لجوؤهم إلى الفتحة فلأنها أخف الحركات، فصاروا إليها لذلك.

قلب الواو ياء والياء واوًا:

هذا باب قليل التشعب، كثير الجريان على ألسنة الناس في أمثلته، أول أبوابه صيغة (مُفْعِل) من الفعل المثال ، تقول من اليقين واليسار: موقِن وموسِر، بقلب الياء واوًا ، لأن أصل الفعل: يقن ويسر، ومثله صيغة (مِفعال) من مثل الوزن والوعد، تقول العرب: ميزان وميعاد، بقلب الواو ياء، لأن الوعد من (وعد) والوزن من (وزن).

أمّا التعليل فندعه لابن جنّي ليقول: "لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح"[1]. وبذلك يكون ابن جني قد أشار إلى قلب الواو ياءً، والياء واوًا فأمكن حينئذ تصوّر أنّ (موقن) هي مرحلة متطورة عن (مُيْقِن)، و(مُوسِر) عن (مُيْسِر)، و(ميزان) عن (مِوْزان)، و(ميعاد) عن (مِوْعاد)؛ مراعاة لأصل الحرف المنقلب عنه. أمّا المشقة والكلفة

---

(١) سر الصناعة ٢١/١ وينظر: الخصائص ٤٩/١.

في "ذلك وإن كان مستثقلاً، فليس بمستحيل في الطاقة والطوع، كاستحالة مجيء الألف بعد الكسرة أو الضمة"[1].

من هنا يتبيّن لنا أن العلة التي أوجبت القلب في هذه المواضع يمكن تفسيرها بالانسجام الصوتي والجافي عن التناقض، لأنّك عندما تأتي بالضمة يكون المتوقع أن تأتي بعدها بالواو، فإذا بدأت بالضمة ثم "عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أولَه"[2]. وهذا التناقض الصوتي يكون أيضًا عند التحول من الكسرة إلى الواو؛ "لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره، وخالفت بين طرفيه"[2].

وإذا ما تذكرنا نظرية الدكتور فليش التي بناها على مبدأ الكراهية والاستحسان، والتي علل بها كراهة التقاء الواو بالكسرة، حين ذكر أنك قد "ترى نوعًا من تكلف النطق وثقله، فلكي تنطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي تنطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان"[2]. وإذا علمنا أنّ الضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء، كما تقدم، تبيّن لنا، من كل هذا، إلى أين يريد فليش أن يصل بنا في هذه المسألة، أي كراهة تكلف الانتقال بين المختلفات بتحويلها إلى مؤتلفات.

هذا المعنى قد نجده عند ابن جني دون أن يشير إلى فكرة الانسجام أو التناقض، لاطمئنانه إلى فهم القارئ الذي لا يعدم قرينة دالة على ذلك في سياق كلام ابن جني، لأن هذا الأخير

---

(١) سر الصناعة ٢٢/١.

(٢) العربية الفصحى، ص:٢٠٤.

بنى ذلك في هذا الموضع على فكرة القوة والضعف؛ فالحرف المتحرك عنده قويّ والساكن ضعيف، الياء في الأمثلة السابقة "لما سكنت ضعفت، فقويت الضمة قبلها على قلبها"[1]. وكذلك الأمر مع الواو التي سكنت فقويت الكسرة قبلها على قلبها ولهذا، فيما يبدو، قلبت الياء في (مُيْقن) لأنّ الياء الساكنة ضعيفة، فقلبت واوًا، لأنّ الضمة قويت عليها وقلبتها، وكذلك قلبت الواو في (مِوْزان) ياء للسبب نفسه، وقد استدل على قوة الحرف بالحركة بتصحيح العرب للياء في نحو: مُيَيْقن، وتصحيح الواو في مثل حِوَل وطِوَل.

فإذا كان هذا الذي فسّر به ابن جني ههنا المسألة هو من قبيل تعليل الظاهرة، فالأولى، فيما يبدو، الأخذ بالرأي الأول (تجنب المشقة والكلفة)، لأنه أقرب إلى التصور، ولأنه جزء من باب كبير عرفته وتعرفه جميع لغات العالم، هو باب الاقتصاد اللغوي ونظرية الجهد الأدنى. وأمّا إن كان هذا التفسير لمجرد الإشارة إلى معنى مُقَوٍّ لهذه النظرية، فذاك أمر مقبول، ومأخوذ به لا محالة.

والذي يدل على هذا أن قضية تحرّي الجهد الأدنى والاقتصاد ليست نظرية حديثة، بل قال بها قدماء النحاة العرب أيضًا، يقول سيبويه معلّلاً قلب الواو الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها[2] بالكراهة، يقول:"وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في: ليّة وسيِّد[3] ونحوهما، كما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام

---

(١) المنصف ١/٢٠٤.

(٢) وهذا الكلام ينطبق أيضًا على قلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها.

(٣) يشير إلى أن أصل ليّة: لويْة، وأصل سيّد: سيْود أو سوْيد على خلاف، اجتمعت الواو والياء والأول منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، وهذه قاعدة عندهم عامة.

أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني، نحو (فِعْل).."[1]. وحمل سيبويه قلب الياء واوًا على هذا أيضًا، قال: "فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوًا كما قلبت الواو ياء في ميزان"[2].

أما الدكتور النعيمي، من المحدثين، فإنه يفسر هذا بإيثار العربي للياء على حساب الواو[3]. وكأن الذوق العربي كان يرى الياء أخف وأثر وأيسر من الواو. وقد كان سيبويه ينص على هذا صراحة بقوله: "ويدلّل على أن الياء أخف من الواو عندهم أنهم يقولون يِيأس ويِيبس، فلا يحذفون موضع الفاء، كما حذفوا يَعِدُ"[4]. وهذه الفكرة واضحة في ذهن ابن جني أيضًا عند حديثه عن إيثار العربي الياء في: طِيبى على الواو،"وهذا الإيثار جعلهم يبدلون الواو ياء إذا التقتا، وكانت الأولى ساكنة، إذ يقلبون الواو ياء ويدغمون"[5]، وذلك قولهم: "توليت ليًّا وطويْت طيًّا، وسيّد وهيِّن وطَيٌّ"[6].

ومن الصيغ التي تكثر أمثلتها من هذا الباب قولهم في (مَفْعول) من القوة مثلاً، والعين واللام فيه واو: مَقْوِيٌّ، حيث قلبت اللام ياء، لتوالي ثلاث واوات، "فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت بالسكون، قلبت الواو ياء"[7]، وحركت الواو بالكسر

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٧.
(٢) نفسه ٢/٢٥٨.
(٣) الدراسات اللهجية، ص:٣٦٨.
(٤) نفسه ٢/٣٥٨.
(٥) الدراسات اللهجية، ص:٣٦٨.
(٦) الخصائص ٢/٢٣٠.
(٧) المقتضب من كلام العرب،ص:٣٤.

لتصح السياء، فلا تعود واوًا، أي أن اللفظ مرّ بالمراحل الآتية:

مَقْوُوُ ←	مَقْوُويُ	← مَقْوُيُ	←	مَقْوِيُ
↓	↓	↓		↓
بصيغة	قلبت الواو ياء	قلب + إدغام وفق		التحريك
مفعول	وفق القاعدة	قاعدة اجتماع الواو		بالكسر
	السابقة	والياء والأول		لتصح الياء
	(قاعدة التوالي)	منهما ساكن		

ومن مواضع هذا القلب أيضًا أن الواو تكون في موضع حرف الإعراب في الأسماء، مثل: دلْوٌ، فحين الجمع يقال: أدْلٍ وأصلها عند تقدير الحرف مصححًا أدْلِوٌ، قلبت الواو ياء لكراهية أن يجتمع "في آخر كلمة ضمة وواو وكسرة، وبعض هذا مكروه... قلبت ياء، لأن الواو على كل حال أثقل من الياء"[1] ثُم جرى على الكلمة ما جرى على نحو: غازٍ، فصارت: "أدْلٍ".

إلاّ أنّ مقولة (الواو أثقل عندهم من الياء)، كما ذكر سيبويه من قبل، وكما نص ابن جنّي عليه أيضًا، لم تكن لتمنع العربَ من تحقيق العكس من مقتضياتها، فهم لم يقلبوا الواو ياء في جميع الأحوال فقط مراعاة لثقل الثقيل وخفة الخفيف، بل إن الموروث عنهم يدل على أنهم، رغم استخفافهم للياء على الواو، قلبوا الياء واوًا لغير ما علة صوتية، فقالوا مثلاً: الفتْوى والتَّقْوى.

الذي يراه ابن جني في هذا أنّ العرب فعلت ذلك من باب الاستحسان: "أرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء

---

(١) المنصف ٢/١١٨.

عليها"[1]. ثم عبّر عن هذا المعنى في موضع آخر بقوله: "ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال، ثم مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوًا قلبًا ساذجًا أو كالساذج، لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال، فإنّ المحبوب إذا كثر قلّ.." [2]. جعل قلب الياء واوًا على ألسنة القوم من السذاجة، كأن الأمر خاضع عنده إلى مزاج الناس لا إلى عرف لغوي أو عادات كلامية.

وقد يكون من الأفضل أن نشير ههنا إلى أنّ جملة كبيرة من الألفاظ التي وردت علينا بهذا الشكل، وقد أخل فيها بالقاعدة العامة المقررة لدى عامة العرب، فضلاً عن خاصتهم، هي في عمومها لغات لبعض أحياء العرب أو يمكن حملها على القياس الخاطئ، لذلك ينبغي أن نربأ بأنفسنا عن أن نحمل المسائل اللغوية هذا المحمل الذي يجعل اللغة وكأنها أمر يُتسرّى به، لا كائن حي متطور يعبّر به كل أناس عن حاجاتهم وأغراضهم، وحينئذ لا سبيل لأن يجتهد المرء في خلق قياس جديد لمجرد أنه ملّ القياس القديم الذي تعورف عليه، وعلم من جميع أطراف القضية. وفي حكايات الدارسين مع الأعراب ما يشير إلى أن العربي قد يأبى التخلي عن سمت كلامه بحجة أو بدون حجة.

وأحيانًا تجتمع علل يتركب فيها دافع قويّ لإحالة الواو إلى الياء، وذلك اجتماع عدة أشياء في لفظ واحد تتآزر على قلب واوه ياء، قالوا: سوط وقالوا في جمعه: سياط، وقالوا: ثوب

---

(١) الخصائص ٢/٢٣١ والمنصف ٢/١٥٧.
(٢) الخصائص ١/٨٧.

وثياب، وروضة ورياض. حيث اجتمع مع كون الكلمة جمعًا، وهو أثقل حتمًا من الواحد، سكونُ الواو في الواحد والساكن ضعيف يقبل العلة، كما بيناه سابقًا، ينضاف إلى ذلك انكسار ما قبل الواو في الجمع، ووقوع الألف بعدها، "والألف قريبة الشبه من الياء"[1] فلما تجمعت "هذه الأشياء المستثقلة كلها هربوا من الواو إلى الياء"[1].

يستدلّ من هذا على أنّه لولا اجتماع هذه الأشياء كلها ما تم القلب فيها، بدليل قول العرب في جمع طويل: طِوال، حيث أقرت الواو في الجمع لتحركها في المفرد، فجاء هذا اللفظ منبهة على أن قلب الواو ياء لا بد فيه من اجتماع هذه المؤشرات جميعًا، وقلت منبهة فقط، لأن اللفظ نفسه ورد معلولاً في كلامه: طِيال، ليدلّ – في رأيي – على أنّ قوة قاعدة الجهد الأدنى لا تنتظم العربَ على اختلاف مشاربهم وبيآتهم؛ فالحضري قد يستثقل صيغة أو لفظًا لا يستثقله الأعرابي، وهكذا ورد هذا اللفظ عن بعض العرب معلولاً، قال الشاعر[2]:

تَبَيَّنْ أنّ القَمَامَةَ ذِلَّةٌ وأنّ أعِزَّاءَ الرجالِ طِيالُها

فجاء بلفظ (طِيال) مقلوبًا فيه الواو إلى الياء، ولم يلتفت الشاعر إلى معيار الخفة أو الثقل، ربما لأنه كما قال بشار يومًا: (بناها أعرابية).أما اللغويون فيفسرون ذلك بأن الشاعر حمل لفظ (طِوال) على (ثِياب) وليس (طِيال) كـ (ثِياب)[3].

---

(١) المنصف ٣٤٢/١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

ويحاول بعض الدارسين المحدثين أن يرد مثل هذا الأمر إلى مجرد المجانسة بين الياء والكسرة، مع الشعور بأن صوت الياء أخف من صوت الواو، قال أحدهم: "وواضح أن المجانسة بين الياء والكسرة مع شعورهم بأن صوت الياء أخف عليهم من صوت الواو هو الذي جعلهم يبدلون هذا ونحوه، أما نحو: طِوال وسِوار وجِوار، فالقول فيها وفي غيرها ممّا صححته العرب أنهم عندما كانوا يشتقون بعض الكلام من بعض ربما أبقوا الواو على حالها دون قلب، وربما قلب بعضهم ما لم يقلبه الآخرون، كما قيل: طِيال في طوال، والصوت واحد في الألفاظ التي قلبت قبل أن يدخلها القلب، والتي صححت فلم تقلب، ففي لفظ: حِواض وثِواب وسِواط[1]؛ اجتمعت الكسرة والواو والألف، وفي: طِوال وسِوار وجِوار اجتمعت الكسرة والواو والألف أيضًا"[2].

وبهذا الرأي يختلف مع الدكتور فليش في أن الأمر مردّه إلى "الضعف النطقي الكبير لهذه الأصوات الضعيفة، الواو والياء، بحيث تنحو نحو الاختفاء حين تقع بين مصوّتات"[3].

ههنا مسألة، حين يقرر فليش مصطلح الإخفاء نفهم أنّ الحرف الضعيف الواقع بين مصوتات يتحول في جميع الأحوال إلى مصوّت آخر مناسب، وهذا هو الذي لم يحدث بسبب هذه الفروقات المروية عن العرب في هذه الأحرف، وتكاد لغة العرب أن تكون في هذا على وتيرة، لأنه قلما وجدت قاعدة

---

(١) وهي الصور التي يفترض أنها للألفاظ المنطوق بها: حياض، ثياب، وسياط.
(٢) الدراسات اللهجية للنعيمي، ٣٧٠.
(٣) Études de phonétique arabe, p:248

انقادت لها أعناق جميع الألفاظ دونما تردد، وهذا، من جهة أخرى، أمر منطقي، لأنّ اللغة كائن حي متطور بمعزل عن القاعدة، وكل قوم يجتهدون في تحديد اللفظ ومزاولته، للتعبير به عن أغراضهم وسوى ذلك.

من الصعب الزعم إلى حد الآن بأني قد أتيت على جميع صور الإعلال بالقلب ما دمت قد لاحظت صورًا أخرى من التحولات اللفظية لدى القدماء الذين أدخلوها في باب الإعلال بالقلب جاعلين الإدغام منه أيضًا، ونصوا على ذلك صراحة في بعض الأحيان، وجعلوا أيضًا الإبدال قلبًا في بعض الأحيان الأخرى كما أوضحت سابقًا.

ومن الأمثلة على القلب ما يفهم من كلام سيبويه حين يقول: "والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر، والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو الآخر من موضع واحد نحو: قد تركتك"[1] فقد عبر عن الإبدال بالقلب، وهذا لا شأن له بالإعلال، لأنه مجرد التقاء في المصطلح، إلا أنهم يقررون صراحة أنّ التضعيف هو نوع من الإعلال، فقد أفرد سيبويه للإدغام ونظائره بابًا سماه "هذا باب نظائر ما مضى من المعتلّ"[2] جعله عنوانًا كبيرًا بعده عنوان آخر صغير هو قوله: "وما اختص به من البناء دون ما مضى والهمزة والتضعيف"، فقد ألحق بالمعتلّ أشياء هي دون المعتلّ، كما نصّ، ومنها الهمزة، وقد مضى الحديث عنها في هذا البحث ومنها التضعيف.

---

(١) الكتاب ٤/١٠٤، ١٠٥.
(٢) نفسه ٤/٣٣٠.

ومثل هذا نجده عند أبي علي الفارسي[1]، وهو يتحدث عن المدغم فيقول: "وقد حذفوا العين أيضًا في قولهم: أحسَسْت، فقالوا: (أحَسْتُ)، فكأنهم أعلّوه بالحذف، كما أعلّوه بالإسكان للإدغام، حيث كرهوا اجتماع المثلين، ولم يصلوا إلى الإدغام للزوم اللام السكون لاتصال الضمير به، وهذه الحروف شاذة عن قياس نظائرها، وإن كانت مطّردة في الاستعمال، كما أنّ (استحوذ) كذلك"[2]، جعل نقل حركة السين الأولى إلى الحاء إعلالاً، تمامًا كما يقع ذلك في المعتل، كما سنرى في الفصل التالي، فكان هذا الإسكان طريقًا للإدغام، ثم لجؤوا إلى الحذف بعدئذ، وجعل ذلك أيضًا من الإعلال، فكأن في ذهن القوم ما مفاده أن الإدغام إعلال للفظ، بل إن ذلك حقيقة عندهم لا لبس فيها، فقد عبّر أبو علي صراحة عن الإعلال بالإدغام في قوله[3] "والمعتلّ ما كان فيه ياء أو واو نحو: وَعَد ووَجِل، ويَنْعَت الثمرة، ويَسر القوم[4]، ويقول ويبيع، ويغزو ويرمي، أو تكرّر فيه حرفان مثلان، نحو: عفّ وردّ، وشمّ"[3].

وابن جني، هو الآخر، يجعل المضاعف معتلاً، لكنه أقل درجة من معتلّ الواو والياء، يقول: "ألا ترى أنّ المضاعف لا ينتهي في الاعتلال إلى غاية الياء والواو، وأنّ ما أعلّ منه في نحو: ظَلْتُ، وحَسْتُ، وظَنْتُ في ظَنَنْتُ، وتَقَصَّيْتُ، وتَقَضَّيْتُ وتَقَضَّيْتُ من الفضّة، وتسرّيت من السُّرِّيَة، ليس شيء من إعلال

---

(١) المسائل الحلبيات ١٤٠.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه ١٢٠.

(٤) يسر القوم الجزور: اجتزروها واقتسموا أعضاءها، العين (يسر).

ذلك ونحوه بواجب، بل جميعه لو شئت لصححته، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف في الاعتلال.." [1].

ويستفاد من مناقشة ابن عصفور للمدغم أنه لا يتحرج من وصف المدغم بالإعلال، وذلك في معرض ردّه على البغداديين في مسألة من مسائل الإدغام، ليقول: "وزعم أبو الحسن بن كيسان أن ما كان على وزن فَعِل أو فَعُل، لا يدغم"، واستدل على ذلك بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس، لأنه لا يُعلم هل هو في الأصل متحرك العين أو ساكنه..وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب من الإعلال استُعمل ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى، ألا ترى أنّ العرب قد قالت: مختار، في اسم الفاعل واسم المفعول.." [2].

استعمل ابن عصفور معنى الإعلال للدلالة على الإدغام، كما تلاحظ وهذا أمر واضح، إلا أنّه منهجيًّا لا يسعفنا واقع الموضوع أن نسهب في مسائل الإدغام، لأن الإدغام، وإن كان القدماء يعدّونه إعلالاً، إلاّ أنّ أحدهم لم يجعله قسيمًا للإقلاب أو الحذف والتسكين على ما هو مقرر في أنواع الإعلال.

الإعلال بالنَّقْل أو التَّسْكِين:

من الدّارسين من يفرق بين النقل والتسكين، ويرى كل واحد منها قسيمًا للآخر وللأنواع الأخرى من الإعلال، إلا أنّ الأكثر

---

(١) الخصائص ٢/٥٤.

(٢) ينظر: ابن عصفور والتصريف، ص:٩.

الشائع عند أهل العلم أنّ القضيّتين قضية واحدة، ذلك أنه لا يمكن أن نتصوّر النقل من دون التسكين، ولا العكس أيضًا.

وأبسط مثال على ذلك من أجل توضيح هذه المسألة هو قولنا: إن (يقُول) أصلها (يَقْوُلُ)، الواو، وهي حرف العلة، مناطُ حديث الإعلال، متحرّكة بضمة، فكيف إذن صارت إلى (يَقُولُ)؟ قال أهل العلم إن الضمة التي تحرّك الواو تنقل إلى الساكن قبلها، وهذا معناه تسكين حرف العلّة، وهذا هو المقصود بالتسكين، وقد يفرق التسكين عن النقل، كما في مثل قولنا: يغزُو، وأصلها يغزُوُ، (بتحريك الواو بالضم على الأصل المتصوّر). حذفت الحركة منه فسكنت الواو، وهو تسكين إثر حذف، وقد يحلو لابن جنّي أنّ يتصور المسألة بشكل آخر، إذ يجعل مثل قولنا: يغزُو من يغزُوُ، من باب هجوم الحركات على الحركات، أي إن حركة الواو وهي ضمة هجمت على حركة الزاي، وهي ضمة أيضًا، فغلبتها، وفي هذا التصور نعود إلى التسكين المصاحب للنّقل، فكما نرى أن التسكين لا يرد في اللفظ منفردًا، ولذلك سنكتفي بمصطلح النقل في هذا القسم، لتلازم الأمرين، وذلك أن النقل قد تمّ في اللفظة نفسها التي سكنت فيها الواو، وهذه العملية تتم بموجب قاعدة توجيهية صوتية، مفادها أن الحرف الصامت أولى بالحركة من حرف العلّة، وهذا ما سنعرض له، إن شاء الله، في هذا الباب الصرفي.

الأصل في أمثلة هذا الباب أن ترد فيه حروف العلّة مصححة، لكن قانون الجهد الأدنى عمل على العدول عن هذا الأصل، فالأصل في أمثلة من نوع: استحوذ واستروح واستوق

واستتيست الشاة، أن يُقاس عليها غيرُها من بابها، فلا يدخلها إعلال، لكن اللغة العربية أحصت لنا أن الذي ورد من هذه الألفاظ مصححة يمثل القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه، لأنه لا يكاد يذكر بالقياس إلى ما ورد مُعَلاً، كقولهم، استقام، استعان، واستفاد، وأمثالها.

وقد استدلّ العلماء بما جاء عن العرب من هذه الشواهد مصححًا فيها حرف العلة لشواهد وأدلّة على أن مثل استقام أصلها استقوم[1]، وهنا مثال يدل على أصل أمثاله، يضاف إلى هذا شواهد من الشعر كقول الشاعر:

صَدَدْتِ فأطْولت الصُدودَ وقلَّما وصالٌ على طولِ الصُدودِ يَدُومُ

فقال أطولت، فصحّح ولم يعل حرف العلّة، والموضع موضع إعلال، لا تصحيح. واللفظ نفسه في غير هذا المكان معلّ، وبما أن الكلام على الكلام يقاس، فقد استدل العلماء من هذا الشاهد وأمثاله "على أن أصل: أخاف أخْوَف، وقد قالوا: أطال بدل أطول"[2].

أما تعليل القدماء لهذا الصنف من الإعلال فقد جاء على لسان سيبويه الذي ذكر علة واحدة للنقل تتناول ما جاء بصيغة الماضي، كاستقام والمضارع كيخاف، قال: "إنهم أرادوا أن تعل وما قبلها إذ لحق الحرف الزيادة، كما اعتلّ ولا زيادة فيه[3]. فكأني به يريد أن يقول إنّ الحرف مزيدًا فيه أولى بالإعلال منه ولا زيادة فيه، وما دام الفعل معلاً ولا زيادة فيه، فقد استوجب الإعلال حين طال

---

(١) المنصف ١/٩٠-٩١.
(٢) نفسه.
(٣) الكتاب ٢/٣٦٢.

وزيد فيه، وهو يقصد ههنا أن المضارع أطول من الماضي لما فيه من زيادات، وبما أن الماضي على قلة حروفه معلّ، فأحرى بالمضارع أن يعلّ، وحق لسيبويه أن يستغرب من إعلال أمثلة هذا الباب "لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلها جرتا مجرى الصحيح"[1]، إلاّ أنّ الإعلال دخلها بسبب إعلال الماضي، وهذه العلة إحدى العلل التي تدخل اللفظ بسبب دخولها في أصله، وأمثلة ذلك قولنا: (يقول ويبيع ويهاب ويخاف) في (يَقْوُلُ ويَبْيِعُ ويَهْيَبُ ويَخْوَفُ) "فلما جاء المضارع أعلّوه اتباعًا للماضي، لئلا يكون أحدهما صحيحًا والآخر معتلاً"[2] كان هذا كله سببًا من أسباب دخول الإعلال على هذا النوع من الألفاظ.

وأمّا كيف أعلّت هذه الواو بالألف أو الياء، فيفسره ابن جنّي بقوله: "إن الواو في مثل استقام "قلبت ألفًا لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل أعني قَوَم"[3]. لاحظ أن الرجل انشغل بعلّة قلب الواو ألفًا عن النظر إلى نقل الحركة، لكننا سندرك هذا الأمر حين يشير إلى الإعلال الداخل على مثل: يخاف ويهاب، حيث يذكر أنهم "نقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، فصار في التقدير: يَخَوْف ويَهَيْبُ[3] ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب".

ولو أردنا عقد مقارنة بين تعليلي ابن جني في الموضعين: الأول للفعل استقام، والثاني للفعل يخاف، لوجدنا اختلافًا بيّنًا في

---

(١) المنصف ١/٢٤٧.
(٢) نفسه ١/١٩٠.
(٣) المنصف ١/٢٤٨.

التعليلين، ولعل مرد ذلك الاختلاف إلى طبيعة الفعلين؛ فاستقام ماض، ويخاف مضارع، تفصيل ذلك أنه ربط اعتلال المضارع يخاف باعتلاله ضرورة في الماضي (خاف) فكأن انقلاب الواو ألفًا في الفعلين، وإن كانت صورته واحدة، إلا أنّ علته قد اختلفت عنده، فالمضارع الذي اعتل ماضيه أعلوا الحرف فيه بالنقل ثم قلبوا، لتحركه قبل النقل وانفتاح ما قبله بعد النقل، أما في الماضي من مثل استقوم فقد نظر إلى تحركه الآن، وأن ما قبله مفتوح في الأصل المجرد للفعل أي (قَوَمَ)، فقلبوا "وهو تفريق لا أرى له أية ضرورة على ما في التعليلين من تكلف، كما هو ظاهر، إذ القلب إنما يكون لعلاقات صوتية قائمة بالنظر إلى واقع حركات الحروف الآن، والفتحة التي كانت موجودة قبل صيغة استفعل لم يبق لها أثر في واقع اللفظة، هذا فضلاً عن أنها حركة تصورها العلماء تصورًا"[1].

كما نصّ ابن جنّي على ذلك "بأنهم عندما يقولون كان الأصل في قام قَوَمَ، وفي أخاف أَخْوَفَ، وفي استقام استَقْوَم، لا يريدون أن العرب قد نطقت بذلك مدة من الزمان ثم تحولت عنه فيما بعد"[2]. فهذا، إن تصوّر "خطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[3]. وإنما المراد من ذلك "أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قَوَم وبَيَع واستقْوم"[4].

---

(١) الدراسات اللهجية للنعيمي، ص:٣٧١.
(٢) المنصف ١/١٩٠.
(٣) الخصائص ١/٢٥٨.
(٤) المنصف ١/١٩٠.

والواضح ههنا أن الحركة التي نظر إليها ابن جني وهو يعلّل قلب الحرف في مثل هذه الأمثلة، هي الأخرى حركة متصورة، لأن الناطق الذي يتوخّى أن تتأثر حروفه بعضها ببعض لا يستحضر أصل الحرف ولا أصل الصيغة ولا حركات واحد منها، بل إن الذي يراعيه حين يتكلم بهذه اللغة أو تلك أن يجعل أصواتها يؤثر بعضها في بعض وفق ما تعورف عليه عند أهل تلك اللغة، فيحترز من الإبدال والقلب للحروف والأصوات حين يقع بعضها إلى جوار بعض، ويتبع طريقة أهل اللسان في إذابة صوت إذا وقع في موضع تعارف أهل هذه اللغة على إذابته في مُجاوِرِه، أو إبدال غيره منه في هذا الموضع، بشكل من الأشكال التي سميناها إعلالاً أو إبدالاً أو غيرهما.

وكان يكفينا، تعليلاً لهذه الأنواع من القلب في الأمثلة السابقة مثل (استقوم) وشبيهاتها، أن نقول: إن أصل استقام: استقوم، تحركت الواو بعد حرف ساكن، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، تطبيقًا لقاعدة: الحرف الصحيح أولى بالحركة من حرف العلّة، وهذه مرحلة أولى، لأن الفعل أصبح: استَقْوَمَ، وحينئذ لا نحتاج إلى مبرر لقلب الواو ألفًا، فالفتحة قبل حرف العلة الساكن كفيلة بقلبه إلى مجانس لها هو حرف الألف، هي قاعدة مقررة وشائعة، وأمثلتها كثيرة جدًا.

هذا التعليل الذي قدمناه قد يعفينا من صعوبة تصور التعليل الذي قدمه ابن جنّي، لأن الظاهر في تعليل ابن جني يعطي انطباعًا بأنه مقبول، والواقع أن فيه نظرًا، لأنه يعطي الفتحة قوة فيها، فهي، أي الفتحة، هي التي تقلب الحرف، وهي ظاهرة في

وضعها الحالي (استَقْوَم)، وهي متصورة أيضًا (اسـتَقْوَمَ) فـي أصل اللفظ، فكأنه أعطى الفتحة الواحدة قيمة صـوتية مـرتين، وبالتالي فإن حكمه على الإعلال بأنه حدث لتحرك الواو سـابقًا وانفتاح ما قبلها الآن بالحركة ذاتها التي كانت على الواو مـن قبل، جعل الفتحة تؤدي وظيفتين إعلاليتين في لفظ واحد، فهـي التي نُقلت إلى الساكن قبلها، وهذا إعلال بالنقل والتسكين، وهي التي قَلبت الواو أو الياء ثانيًا إلى ألـف لمجانسـتها، وإذن فقـد أحدثت في اللفظ الواحد إعلالين.

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		النتيجة
↓		↓		↓
يَخْوَفُ	إعلال بالنقل	يَخَوْفَ	إعلال بالقلب	يَخافُ
↓		↓		↓
الواو متحركة		الحرف الساكن		القلب
بعد صامت		قبل الواو		[لاجتماع
ساكن		متحرك بفتحة		علتين]

وكان بالإمكان الاكتفاء بما سميناه الإعلال بالتسكين والنقـل بينما القلب الذي حدث بعد ذلك إنما كان نتيجة الثقل الذي نـتج عن عملية النقل، وقد حدث هذا القلب، لا لاجتماع علتين، بـل لتحقيق المجانسة بين الحركة المجلوبة وحرف العلـة السـاكن بعدها، وبهذه العلّة التي اكتفينا بها ههنا يمكن تعليـل ظـواهر صوتية أخرى في ألفاظ أخر مشابهة لهذه، وهذا التعليل الذي قلنا به هنا له نظائر عند علماء العربية، فابن جني نفسه يعلل انقلاب العين في مثل: قِيل وخِيف، والأصل: فُعِل أي: قُـوِل وخُـوِف، بأنهم "سلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء، فانقلبت العين في خيف،

وقيلَ، ياءً لانكسار الفاء قبلها"[1]. ولم يضف شيئًا على هذا، وكذلك الأمر في مثل: مُقيم، ومُخيف، يذكر أن الحركة أُلقيت "على الساكن وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها"[2].

والظاهر أن البحث عن علل الأشياء عند علماء العربية كان منهجًا مستجلبًا من علماء الكلام، وهذا اتهام قد يكون له ما يبرره إذا ما نحن تتبعنا مجمل العلل التي قال بها اللغويون القدامى وهم يدرسون الظواهر الصوتية، فتتبع العلل في هذا العلم بالذات أمر لا يخلو من مزالق، ويبدو لي أن انشغال النحاة القدماء بتتبع العلل لم يكن في جميع الأحوال دأبهم وديدنهم؛ لأنهم كثيرًا ما كانوا يتخلصون من هذا المنهج، ويحتكمون، عن قصد أو عن غير قصد، إلى سلائقهم اللغوية المتأبية لهذا التصيّد للعلل، انظر إلى ابن جنّي وهو يعلل إعلال مثل: يقول ويبيع، محتكمًا إلى أصليهما (يَقْوُل ويَبْيِع)، كيف نص على أنهم "نقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما، وأسكنوهما"[3]. فاكتفى بهذا، وكذلك حين يعلل مثل مُقيم ومُخيف، على النحو الذي ذكرناه له قبل قليل، في قوله، إن الحركة ألقيت على الساكن وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[4]. ولم يضف شيئًا على هذا، لأنه أحس أن هذا التعليل كاف. والذي يهمنا ههنا هو فقط المرحلة الأولى، وهي الإعلال بالتسكين والنقل، وأما القلب فأوجبته حالة النقل الجديدة.

---

(١) المنصف ١/٢٤٩.
(٢) نفسه ١/٢٧٠.
(٣) نفسه/٢٤٧.
(٤) المنصف ١/٢٧٠.

ومثل ابن جنّي القاسم بن محمد المؤدب إذْ قال[1]: "واعلم أن المستقبل[2] من القول: يقول، ومن الكيل: يكيل، ومن الخوف: يخاف، فحركت الفاء من هذه الأفعال كلها، وحظها السكون، لتحول حركة العين إليها، وإن حوّلوا حركتها إليها كراهية التقاء الساكنين، وكذلك الكلام في تثنيتها وجمعها، والمصدر من قال يقول: قَوْلٌ وقِيلٌ وقالٌ، وإنما صار الواو في (القِيلة) و(الحِيلة) ياء لسكونها وكسرة ما قبلها، وفي الحديث "نهى عن قيل وقال"[3]. فالقالُ بمنزلة القول، وهو مصدر، كأنه قال: عن قيل وقول، وفي قراءة عبد الله بن مسعود[4]: ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ قَالَ الحَقِّ ﴾[5] كأنه قال: (قولَ الحقِّ) والله أعلم"[6]. لكن العرب اليوم تقول: إنما الدنيا قالَ وقيلَ، والمقصود بها عندنا الفعل، كأنه قال: (قال هو وقيل له)، أي تبادل القول، ونحن نتساءل: ألا يمكن حملُ الحديث السابق على هذا؟ الظاهر أن القدماء جميعًا فهموا الحديث على لفظ المصدرية، ولم نجد عندهم للفعل ذكرًا[7].

أمّا لماذا هذا النقل في يقول ويبيع وأشباههما؟ فيُعلل ابن جني النقل في هذا وأمثاله بحمل المضارع على الماضي في الإعلال

---

(١) ينظر: دقائق التصريف، ص:٢٧٢.

(٢) يعني بالمستقبل الفعل المضارع كما هو مذهب الكوفيين.

(٣) الحديث في الموطأ، ٩٩، ومسند أحمد ٣٢٧/٢.

(٤) ينظر: القراءة في المصاحف، ص:٦٤ وابن مسعود صحابي جليل توفي ٣٦هـ ينظر: المعارف ٢٣٩. وأسد الغابة ٣٨٤/٣.

(٥) الآية ٣٤ من سورة مريم.

(٦) دقائق التصريف، ص:٢٦٢.

(٧) الحديث في الموطأ ٩٩٠ ومسند أحمد ٣٢٧/٢.

وينتقد من قال إن العرب استثقلت الحركة على الواو والياء، فلجأت إلى نقلها إلى الساكن قبلهما، بأن قول هؤلاء غير معبوء به[1]، وردّ بأن الواو والياء "إذا سكّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة"[2]. والذي يقوي مذهب ابن جني في الواو والياء تجريان مجرى الصحيح إذا سكن ما قبلهما، حكاية وقعت لأبي عمر الجرمي، أسكت فيها بعض كبار الكوفيين، نثبت هنا نص الحكاية لأهمية موضوعها، قال ابن جنّي[2] "وحدثني بعض أصحابنا أن أبا عمر الجرمي رحمه الله، دخل بغداد فكان بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل وهو يجيبه، فقال له بعض أصحابه: إن هذا الرجل قد ألح عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسأله، فلما جاء قال له: يا أبا فلان: ما الأصل في قُمْ؟ فقال له: أُقْوُمْ، فقال له: ما الذي عملوا؟ فقال له: استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها، فقال له: أخطأت، لأن القاف قبلها ساكنة، قال فلم يعد إليه الرجل بعدها". فابن جني وأصحابه في مثل هذا يكتفون بالإقرار بنقل الحركة إلى الساكن قبلها دون الخوض في التفاصيل الأخرى.

ونحن إذ نثبت هنا مذهب ابن جني وأصحابه في مثل هذه المسائل نتحرى ألا ندخل في تفاصيل الخلافات بين العلماء في مثل هذه المواضع المبنية مسائلها، لا على الحقائق الصوتية، ولكن على ما يحلو للرجل منهم أن يتصوره، لكن الظاهر أنّ جواب هذا الكوفي الذي لم يعجب أبا عمر الجرمي، ومن ثم ابن

---

(١) المنصف ٢٤٨/١.
(٢) نفسه.

جني، كان، فيما يبدو، جوابًا أساسه ذوق الصوت وتلمّس مدافئه، ولو طبقنا ذلك على أنفسنا للاحظنا أن مذاق الصوت مستكره إذا حاولنا وضع الضمة على الواو في قولنا: اقْوُمْ، والسبب في ذلك، كما يبدو، طول اللفظ وموضع الواو فيه، ونسق اللفظ وصيغته، ونسجه الذي يُتوخى فيه الخفة والسهولة.

وأما قولنا في مثل: وُجِد، فإن موضع الواو وصيغته التي وجد فيها بحيث لا ينتقل اللسان معها من أي موضع ليصل إلى الواو المضمومة، لأن تلك أول وضعية يأخذها اللسان، كل ذلك خفف، في اعتقادي، من وطء الضمة على الواو، ومن ثم احتملت بيسر وخفة، وكل ما قيل عن الضمة مع الواو في هذه المواضع وأشباهها، يمكن أن يقال عن الكسرة مع الياء[1].

تحدثت في هذه الفقرة عما رأيت أنه تملّص لعلماء العربية من أمر النظريات المتسربة إلى علوم اللسان من علوم الكلام، ومما أراه جديرًا بي ههنا أن أضيف تعليلاً للرضيّ ليس موجزًا، ولكنه أيضًا ليس مغرقًا في التعليل، إذ لم يشر إلى العلّة الثانية، فقد أوجز القاعدة وتعليلها بقوله: إذا نقلت الحركة من الياء أو الواو إلى الساكن قبلها نظر: فإن كان المنقول فتحة قلبتا ألفين؛ "لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى"[2]، وإن كانت كسرة أو ضمة امتنع قلبهما ألفين؛ لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة؛ وقد حركنا الحرف قبلهما بغير

---

(١) ينظر في هذا وأمثاله: العربية الفصحى لفليش، ص٤٦، وانظر في رأي القدماء دقائق التصريف، في أمثلة أخرى كثيرة ومتنوعة، مثل وزن فِعال كصيام وقيام وفعال وغيرها، ص:٢٦٢ - ٢٦٤.

(٢) شرح الشافية ٣/١٤٤.

الفتحة "فيبقيان بحالهما، إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها يـاء لصيرورتها ساكنة مكسورًا ما قبلها"[1].

وفي رأيي أننا لو قلنا باختصار شديد: إذا نقلت الحركة مـن الواو أو الياء جعلتا حرفًا يجانس الحركة المنقولة، على ما بينت من قبل، كان ذلك أوجز وأدل على واقع هذا الإجراء الصوتي، وكان في هذا تعليل للقلب بالمجانسة، وإني لأجـد فـي كـلام السيوطي في هذا الموضع، شيئًا من هذا الذي قلته، إذ يعبر عن المعنى هذا نفسه تقريبًا، حين يقول: "وإذا نقـل أبـدلت العـين لمجانس الحركة المنقولة، كقولك في أَقْوَمَ وأَطْيَبَ[2] أقام وأطاب، فإن جانست الحركة العين فليس فيـه سـوى النقـل، كيقُـوْل ويَبْيِع"[3]. وقد أشرت آنفًا إلى أن هذا الرأي أسلم، لأنه يكتفى فيه بذكر الإعلال الحاصل في اللفظ، دون الإغراق في السؤال عن العلة وعلة العلّة.

بهذا يكون قد تم الكلام مجملاً حينًا، ومفصلاً أحيانًـا، عـن الإعلال بالنقل والتسكين، وليس في هذا الباب الصرفي غير هذا النوع من الأمثلة، وهي على قلتها، تنتظم أمثالاً كثيرة وأمشاجًا لا حصر لها من الأمثلة المصوغة على هذه الصيغ القليلـة، إلا أن هذه الصيغ تعد من أكثر ما يدور على ألسنة الناس، ومن هنا كانت أهمية هذا الباب في الصرف العربي.

---

(١) نفسه.

(٢) المقصود بهما الفعل، لا التفضيل، لأن التفضيل يصحح الواو والياء.

(٣) همع الهوامع ١/٢٢٤.

الإعلال بالحذف:

وهذا باب صرفي آخر ليس أطول ولا أغنى في حجمه مما سبقه، ولكنه في لغة العرب أفشى وأعمّ، والضابط الذي أراه مبررًا للحذف عمومًا، ودافعًا قويًّا إليه، هو توخي التخفيف في بناء اللفظ اللغوي، وفي تيسير النطق على اللسان، وبما أننا افترضنا في بداية هذه الدراسة أن الإعلال يطال الحركات أيضًا فإننا لن نجد صعوبة في الوقوف على أن الإعلال قد يطال الحركة، بخاصة عند الإعلال بالحذف ولا يعزب عن البال أن نلاحظ ذلك من خلال حديثنا عن حذف حرف العلّة، لأنه قلما يحذف حرف ولا تحذف حركة، فوجب التنبيه لهذا.

تحدث القدماء مطولاً عن المواضع التي يطالها الحذف، بخاصة في حرفي الواو والياء – وهذا ليس من شأنه أن يستثني الألف عن الحذف[1]. من ذلك حذف العين، والاكتفاء بالزائد عوضًا عنها فيما ورد عنهم من تخفيف مثل سيْد وميْت وهيْن ولَيْن، وهي بزنة فَيْعِل، فتحول إلى: سيْد وميْت وهيْن ولَيْن، بزنة (فَيْل) [2]، بعد حذف العين وذلك قول الشاعر:

هَيْنونَ لَيْنُون أيسار ذَوُو يَسر سُوّاسُ مكرُمة أبناءُ أيسار

فحذف العين في قوله (هَيْنون لَيْنون) والأصل: هَيْنون ولَيْنون

---

(١) إلا أننا خصصنا الحديث عن الواو والياء لأنهما يكونان أصلاً، والألف لا تكون كذلك، وحديث القوم في الإعلال بالحذف غالبًا ما يكون في حذف الحرف الأصلي.

(٢) على مذهب من لا يعتبر الحرف المحذوف في الوزن.

والنحاة يرون أن ياء (فيعل)، وهي الظاهرة في اللفظين (هَيْنون ولَيْنون)، جعلت عوضًا عن العين المحذوفة[1]. لكننا لا يمكن أن نقبل مصطلح العوض: لأن معناه الإتيان بحرف من خارج الصيغة ليوضع بدل حرف آخر هو من جملة حروف الصيغة[2]. وهذا لم يحصل في هذه الحالة، لأن الياء هي جزء من بنية اللفظ، بل إن وجودها في مثل هذه الألفاظ لهذه الصيغة منوط به الدلالة على معنى، وهي، أي الياء، الحرف الوحيد الذي جيء به ليغير الصيغة، لأنه الحرف الوحيد في صيغة (فيعل) الزائد على الحروف الأصلية، فكيف يمكن أن تكون الياء لهذه الوظيفة وتكون عوضًا عن المحذوف؟ لكن لا بأس لو أننا قلنا إنها دالّة على المحذوف ومشيرة إليه، وهي كذلك فعلاً.

وهنا يشير علماء العربية إلى مجيء هذه الصيغ على فاعل أيضًا، وهو مرويّ عنهم، إلا أن أهل العربية يفرقون بين المعنيين، وذلك قولهم: "ويجيء النعت من هذا الباب[3] على (فاعل) و(فيعل) جميعًا، مثل: مَائت ومَيِّت"، قال الفراء[4]:" كان المشيخة يقولون للذي لمّا يمت وسيموت: هو مائت عن قليل" وقول الله ﷻ أصوب من قيلهم، لأنه تعالى نعى إلى نبيّنا، ﷺ، نفسه،

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٨٩/٢.

(٢) فحرف العوض يكون في مثل قولنا: جهابذة وعباقرة وأمثالها، فالتاء ههنا مستجلبة لغاية هي لتعويض الياء المحذوفة من صيغة جهابيذ وعباقير التي يفترض أنها أصل في اللفظين.

(٣) يعني الأجوف.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٨٧/٣.

وهو حي، فقال: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾[1]. وقد قال فيما احتجوا به[2]:

كريمُ كصفْو الماءِ ليسَ بِباخِلٍ بشيءٍ ولا مُهْدٍ ملامًا لِباخِلِ

يريد به: بخيلاً، فجعله: باخلا، لأنه لم يبخل بعد.

وكان أهل اللغة يقولون: المَيْتُ، بالتخفيف، الذي يريد أن يموت ولمّا يمت، والميِّت، بالتشديد، الذي قد مات، وليس قولهم هذا أيضًا صحيحًا، وكان يعقوب الحضرمي[3] يقول: "المَيْت، بالتخفيف، في الذي لا روح فيه، ويحتج بقوله ﷻ: ﴿ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[4]، والميّت، بالتشديد، في الذي فيه روح"[5].

ومما ورد عنهم معللاً تعليلاً دلاليًا ما نصّ عليه الكسائي حين يعلل مجيء مثل لفظ سيِّد، وقيِّم، في مثل قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[6]، وصيِّب في قوله تعالى ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[7]، في ألفاظ مشابهة لهذه لكنها مصححة الواو، فيقول الكسائي: "وكل ما خرج من هذا المثال الذي اجتمعت الياء والواو فيه، فإن للعرب فيه مذهبين: إن أرادوا به الفعل أدغموا الواو في الياء، نحو ساد فهو سيِّد، وإن أرادوا به الأسماء الموضوعة نحو: الضَّيْوَن وحَيْوَة، لم يدغموها فيها، وكذلك قولهم.(مِجْوَل ومِقْوَل)

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الزمر.
(٢) بلا عزو في معاني القرآن ٨٧/٣.
(٣) هو أحد القراء السبعة – توفي ١٠٥ هـ، ينظر: غاية النهاية ٣١٦/٢.
(٤) الآية ٩ من سورة فاطر.
(٥) دقائق التصريف، ص:٣٦٦.
(٦) الآية ٣٦ من سورة التوبة.
(٧) الآية ١٩ من سورة البقرة.

وما أشبههما، لا يقولونه إلا على التمام[1]؛ لأنهم أخرجوه مخرج الأسماء المصرَّحة، وكل شيء سنّه العرب فليس لأحد فيه مقال فوق الرواية عنهم والاعتبار، لأنه اسم مسمّى، وليس على وجه الفعل، وكذلك قولهم: رجل معْوانٌ وما أشبهه، وقال الكسائي: وكذلك قولهم: لواذٌ وقِوامٌ، إنّما أخرجوه على التمام، لأنهم ذهبوا به مذهب الأسماء، ولو ذهبوا به مذهب الأفعال لصيّروها ياءً"[2].

ويعلل علماء العربية حذف العين في مثل هذه المواضع بروم التخفيف وهروبًا من الثِّقَل، وبخاصة في اليائي، قال سيبويه: "...فإنهم يحذفون العين لاستثقالهم الياءات"[3]. ويعتقد ههنا أن سيبويه لا يقيّد الأمر بكون الحرف من اليائي، ولكن السياق فقط جعله يخصّ اليائي بهذا الوصف، ومن هذا أننا وجدنا المبرد فيما بعد يجعل أمر التسهيل في مثل هذا الباب مطردًا في "جميع بابه استثقالاً للتضعيف في حروف العلّة"[4]. ويتابع ابن جني من سبقه من البصريين في هذا، فيجعل الإعلال بالحذف تابعًا للإعلال بالقلب، حيث قلبت العين، وهي واو ياءً لسكون الياء قبلها، "ثمّ إنّهم لمّا أعلّوا العين بالقلب أعلوها أيضًا بالحذف لضرب من الاستخفاف"[5].

---

(١) يقصد بالتمام تصحيح الواو والياء.

(٢) دقائق التصريف، ص:٢٦٥ وانظر أمثلة وشواهد أخرى من هذا الباب، ص:٢٦٦-٢٧٥، نفسه.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٤) المقتضب ١/١٦٥.

(٥) المنصف ٢/١٦.

حذف اللاّم ممّا تَلْحَقُهُ علامة الجمع:

وذلك في نحو قولهم: (القاضون والأعلون) [1]؛ حيث التقت لام الكلمة المعتلّة الساكنة وواو الجماعة الساكنة، فحذفت اللام تخلصًا من التقاء الساكنين.

حذف عين مفعول من الأجوف:

وهو رأي الأخفش، وهذه مسألة خلافية[2] ذهب الخليل إلى أنّ المحذوف واو مفعول، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين مفعول، وقال ابن جني[3] "فكما أعلّت بالإسكان والقلب[4]، كذلك أيضًا أعلت بالحذف ... وأيضًا فإن العين قد حذفت في قولهم: قُلْ وبِعْ، فكما حذفت في غير هذا الموضع، كذلك حذفت هنا"[5].

وهذا هو مذهب ابن جني في قياس مفردات اللغة بعضها على بعض في مواضع متفرقة، يلتمس الحجة للحرف أنى كانت، وكأنه يستحضر مسائل اللغة المتفرقة جملة واحدة، يعرض بعضها على بعض، وهو بعض منهج القدماء جميعًا على اختلاف في وضوح المنحى، وكأنّ الحرف عند ابن جني بخاصة، إذا أعلّ نوعَ إعلال في موضع بات عرضة لإعلال

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/٢٩٦.

(٢) ينظر: المنصف ١/٢٨٨.

(٣) لا يعنينا استدلاله للمذهبين بقدر ما يعنينا رأيه في إعلال عين مفعول من قال وباع وأمثالهما.

(٤) يقصد عين الكلمة.

(٥) المنصف ١/٢٩٠، وينظر كذلك رأيه في باب هيّن وأمثالها، نفسه.

آخر في موضع آخر.

والمؤكد في مثل هذه المسألة أن الحذف وقع ههنا للتخلّص من التقاء الساكنين سواء في عين مفعول، نحو: مَقْوُول حيث أعلّت بالنقل أولاً، فنقلت الضمّة إلى القاف وسكّنت، أو في عين (قُلْ وبِعْ) حيث نقلت الحركة إلى الفاء وسكّنت.

حذف العين في مثل قُلْتُ وبِعْتُ: وهذا باب آخر يدخله الإعلال بالحذف لالتقاء الساكنين، ذكر القدماء أنّ أصل قلت: (قَوَلْتُ)، وأصل بِعْتُ (بَيَعْتُ)، ثم (نُقِلَتْ قَوَلت إلى قَوْلْتُ، لأن الضمّة من الواو)[1]، والأمر نفسه يحدث مع الياء حين صار لفظ (بَيَعْتُ) إلى (بِيعْتُ) بالكسر، وبعد ذلك قلبت الواو والياء ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو المضمومة أو عن الياء المكسورة، ولام الفعل الذي سكّن بسبب اتصاله بتاء الرفع، "فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت: قُلْتُ وبِعْتُ" ويمكن توضيح ذلك بالآتي:

قَوَلْتُ ← قَوْلْتُ ← قَالْتُ ← قَلْتُ ← قُلْتُ

وكذلك:

بَيَعْتُ ← بَيْعْتُ ← بَاعْتُ ← بَعْتُ ← بِعْتُ

وههنا أمر يستدعي أن نقف عنده في هذه المعالجة الفكرية، حتى لا أقول اللغوية، ذلك أنّ سقوط العين، كما يقرر ابن جني، كان لالتقاء الساكنين، وهذا معناه أنّ المرحلة التي سقطت فيها العين هي: قَالْتُ (أي بعد قلب الواو إلى ألف) وبالتالي يكون نقل

---

(١) المنصف ١/٢٣٤.

حركتها إلى القاف بعد سقوطها، فتهجم الضمة على الفتحة كما يزعم ابن جني، في بعض تخريجاته، فيصير اللفظ: قُلْتُ، وحينئذ يصعب تصوّر نقل الحركة بعد سقوط حرف العلّة والذي كان عليه أن يقول به ليستقيم له المنهج، لأنّ عملية النقل تمّت في المرحلة الثانية: قوُلْت، حيث استثقلت الضمة على الواو، فنقلت إلى القاف قبلها، فهجمت على فتحة القاف، وأسقطتها، وأمّا نقلها فلسبب هو إرادة حذف الواو، فكان لا بد من تسكينها لنقلها والضمة عليها، وهذا ينطبق أيضًا على اليائي في مثل: بَيِعْتَ.

أمّا إذا أردنا الاختصار والتفكير لغويًّا، فإننا نقول: إن الذي حدث في هذه الصيغ أنّ حرف العلّة أسقط عنها استثقالاً له، وأبقيت الضمة دالّة عليه في الواو، وفي اليائي تبقى الكسرة دالّة على الياء المحذوفة، أمّا التفاصيل فإنّ اللّسان قليلاً ما يحفل بها، وكم من مسألة درجت على الألسنة، عمل اللسان على تطويرها، مع الاحتفاظ بالأصل ولم يجد المتكلم أي ضرورة للبحث عن الطريقة التي تم بها تطور الكلمة، والأمثلة على ذلك من اللهجات المتطورة عن الفصحى كثيرة.

أمّا لماذا نقلت (فَعَلْتُ) إلى (فُعِلْت) في (قَوَلت ← قُوِلت) من قال يقول وفَعِلت من باع؟ فيجيبُ ابن جني بأنهم إنّما فعلوا ذلك "لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرف"[1] أي إن الضمة ههنا دالة على أنّ المحذوف واو، كما شرحت، وأنّ الكسرة أيضًا دالّة على أنّ المحذوف ياء.

---

(١) المنصف ١/٢٣٤.

يستدرك الدكتور النعيمي على ابن جني سؤالين، كان ينبغي على ابن جني أن يطرحهما:

الأول: كيف استساغ العربي النطق بواو مضمومة أو ياء مكسورة مع ما عرف عنهم من كراهية ذلك؟[1] ثم يقدّر الإجابة عن السؤال بقوله: "ويمكن أن يجاب عن هذا بأنهم لم ينطقوا به، وإنّما هو هكذا في التقدير"[1].

الثاني: لماذا لم يقع الإعلال بالقلب في: قَوَلْتُ، وقد تحركت الواو وانفتح ما قبلها، وانتظروا إلى أن غيرت الحركة بالضمّ (قَوُلْتُ) أو بالكسرة في (بَيِعت) ثم قلبوا؟ يمكن أن يجاب عن هذا أيضًا بأنهم لو قلبوا ابتداء لفات عليهم تحريك الفاء بالضم أو بالكسر، وتبقى الفاء مفتوحة، فلما علموا أنهم سيقلبون مع تغيير الحركة، احتملوا حركة الواو والياء وانفتاح ما قبلهما حتى تحولوا إلى الضم أو الكسر[1].

والواضح من هذا التحليل أن متكلم اللغة المفترض يصوَّر كأنّه عالم لغة مولع بالافتراضات والاحترازات والقياسات والخطط (المفبركة) من أجل القلب أو الحذف أو غيرهما. وأحسب أن الناطق باللغة أيًّا كانت لغته، ليس لديه أي نية في أن يفكر هذا التفكير، ولا أن يخطر له ذلك كله على بال، وكل الذي يتوخاه في تعامله مع الأصوات والألفاظ واللغة بشكل عام، هو أن يتحرى ما أمكن أن تكون ألفاظه ميسورة، مقدورًا عليها، منسجمًا بعضها مع البعض الآخر، ليس غير. ويبقى على الدارس أن يفكر في بناء اللغة، كيف تمّ، ولِمَ تمّ هكذا، وأنْ

---

(١) الدراسات اللهجية للنعيمي، ص:٣٧٤، وينظر: العربية الفصحى، فليش، ص:٤٦.

يدرس مراحل كل ذلك، كما يحلو له، لكن كل ذلك يبقى مجرد تفكير لغوي، ولن يستطيع أحد، مهما أوتي من قوة الحجة، ومن الإقناع، أن يجعلنا نقتنع للحظة بأنّ هذا الصوت أو ذاك كانت هذه طريقه، ومآله، وألاّ سبيل إلى هذا غير هذه الكيفية.

والمحصلة أن كل دارس يمكنه أن يتصور طريقة تحول الأصوات بعضها إلى بعض، أو بعضها من بعض.

وللنعيمي رأي آخر في هذا، نحسب أنه أبعد عن التكلف وأقرب إلى الواقع اللغوي، وأشبه برأيي الذي ذكرته قبل، قال: "إنّ الذي اتصل بتاء الرفع هو الفعل (قال) و(باع) بالألف، وليس ما كان ينبغي أن يكون عليه الفعل قبل الإعلال، فلما سكنت اللام حُذفت هذه الألف التي هي عين الفعل، لالتقاء الساكنين، وقد علم العربُ من تصرفهم بالفعل في المضارع والمصدر أن هذه الألف من الواو أو تكون واوًا في تصرف الفعل، فضموا الفاء إشارة إلى ما حذف، وكسروا الفاء، مع ما كان أصله ياء للإشارة أيضًا"[1].

وللتعليق على هذا الرأي، يكفي أن أشير إلى أنه لم يكن من حاجة إلى الإشارة الأخيرة التي قدمها الدكتور النعيمي، من أنّ العرب عرفت من تصرفها بالفعل... وكان يمكن الاكتفاء بقوله: إنهم لمّا حذفوا الألف الذي أصله واو، جعلوا الضمة فيما بقي من اللفظ دالة على أن المحذوفة واو، وكذلك الكسرة دليلاً عليها.

وبالاختصار أقول إن العرب لجأت إلى الإعلال بالحذف في مثل هذه المواطن وفي غيرها أيضًا، لكنها لا تخرج عن هذا الذي

---

(١) الدراسات اللهجية، ص:٣٧٤.

شرحته في هذه الوقفة من هذا الفصل، لذلك رأيت أن أكتفي بهذا دليلاً على سواه ممّا لم أتعرض له، لأنه لا يخلو من أن يكون داخلاً في إحدى هذه الجزئيات التي ذكرتها وناقشتها آنفاً[1].

الاختلاف في تقدير المحذوف:

واختلف النحويون في جملة من المسائل المحذوف منها حرف العلّة؛ اختلفوا في تقدير المحذوف فيها، فمنهم من قدر الواو، ومنهم من قدر الياء، ولكل حججه، قال صاحب كتاب دقائق التصريف[2]: "وقد اختلف النحويون في: مات يمَاتُ ويمُوت، فقال بعضهم: مَن قال (مِتُّ) فإن لغته: ماتَ يمَاتُ كما قيل: (خاف يخاف) ومَن قال: (مُتُّ)، فلغته: مات يمُوت، كما يقول:(قال يقول) وقال آخرون: إنما هو مِتَّ تَموتُ على وزن: (فَعِلْتَ تَفْعَلُ)، ونظيره من الصحيح: فَضِلْتَ تَفضُل، قال الأصمعي: "سمعت عيسى بن عمر[3] ينشد لأبي الأسود[4]:

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر وما مرَّ من عَيشي ذكرتُ وما فَضِلْ

قال: هكذا أنشدني بكسر الضاد: فَضِل، وهذا شاذ ..."[5] وهذا

---

(١) ينظر في ذلك مثلاً المنصف ١/٢٣٩، ٢٨٤، ٢٥٦، ٢٨٧.

(٢) وقيل إن العنوان الأصلي لهذا الكتاب هو: علل التصريف ودقائقه، وهو للقاسم وقيل اسمه أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، من علماء القرن ٤ هـ، وحقق الكتاب بعنوان دقائق التصريف، ورجح اسم المؤلف لا كنيته، ينظر: ص:٢٦٢.

(٣) هو من قراء أهل البصرة ونحاتها، توفي عام ١٤٩هـ، مراتب النحويين ٢١ وأخبار النحويين البصريين.

(٤) ديوان أبي الأسود، ص:١٠٠.

(٥) ص: ٢٦٢. وربما لم يكن شاذاً، بل من باب تداخل لغتين مصطلح ابن جني.

الذي ذكره هو أمثلة من هذا الباب، أي المحذوف المختلف في تقديره.

وممّا هو من هذا الباب أيضًا قولهم: دِمْتَ تَدومُ، وكِدْتَ تَكادُ، وقد قالت العرب ذلك، يروى عن الأصمعي[٤] أنه قال: "سمعت بعض العرب يقول: لا أفعلُ ذلك ولا كودًا ولا همًّا[١] من الواو، ومثله أيضًا تاه يتيهُ: "فإنّ العرب تختلف فيه، فبعضهم يجعله من ذوات الياء فيقول: تيَّه وطيَّح وينشد قول رؤبة: [٢]

تُيِّهَ في تيهِ المتَيَّهينْ

وقال الخليل[٣]: "هو من ذوات الواو، وهو من الفعل (فَعِل يَفعِل) تقديره: حَسِب يَحسِب، إلا أن العرب تقول: توّهت وطوّحت وهو أتْوَهُ منه وأطْوَح، وقال أبو زيد[٤]: العرب تقول: وقع فلان في التُوه والتَيه، بالواو والياء"[٥]. وهذا هو الرأي الرّاجح عندنا، لأن العرب كثيرًا ما يتكلم الحيّ منهم بالحرف مغايرًا لغيره من الأحياء، ثم تجتمع اللغتان، فيصير اللفظان في الفصحى على الجواز، لأن العرب تكلمت بهما جميعًا، ولابن جنّي في ذلك كلام طويل ليس هذا موضعه.

بهذه المسائل أنهي هذا الفصل، وأهيب بفهم القارئ، ليقيس ما لم يرد في هذا الفصل من مسائل التصريف في باب الإعلال

---

(١) أظنه من كاد يكاد كودًا، وهمًّا: من همّ يَهُمّ همًّا: أي لا أكاد أفعل ولا أهُم بهذا الفعل.

(٢) لا يوجد في ديوانه.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، رائد المعجمية العربية وواضع علم العروض، ت١٧٥هـ.

(٤) هو سعيد بن أوس الأنصاري ت ٢١٥هـ – تاريخ بغداد ٧٧/٩ والأنباه ٣٠/٢.

(٥) دقائق التصريف ٣٦٢.

بالحذف، على ما ورد منها فيه، فقد رأيت تكرار المسائل وشرحها، وهي من فصيل واحد، يربك البحث. وأحسب أن الاستغناء بما ذكرت عمّا لم أذكر، يعطي الفرصة للقارئ ليتمكن من التمرن على القياس والاجتهاد في ردّ المسائل بشيء من اللطف واللين وذَوق الحرف، إلى أحد هذه الأبواب التي ذكرتها، وجعلتها منتقاة لهذا الغرض.

obeikandl.com